حقوق المرأة السياسية في مجلس الأمة الكويتي
دراسة في تحليل مضمون مضابط مجلس الأمة
من ١٩٧١ - ٢٠٠٥

مريم حسن الكندري*

ملخص: هذه الدراسة تهتم بتحليل مضمون المناقشات الواردة في عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية من خلال تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي. وتبين في تحليل مضمون المناقشات وفق محاور الدراسة الأساسية، وهي: أثر الانتماء السياسي على موقف النواب من منح المرأة حقوقها السياسية، بالإضافة إلى أثر المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي، ودرجة التحضر، إلى جانب التطرق لأبرز الأفكار الرئيسة لمضمون مكونات المحاجة التي طرحها نواب مجلس الأمة من المؤيدين والمعارضين لتدعيم موقفهم السياسي. وكشفت النتائج أن عامل التعليم لم يكن متغيراً مهماً في التأثير على توجهات المشاركين وخاصة المنتمين للتيار السلفي والحركة الدستورية الإسلامية؛ فكان هدفهم الأساسي تدعيم القيم والصور والانطباعات الذهنية التقليدية، المحافظة على أدوار المرأة ووظائفها الاجتماعية وحصرها في ذلك الإطار التقليدي. أما بالنسبة للأعضاء المؤيدين من التيار الديمقراطي والجمعية الثقافية الاجتماعية، والتجمع الدستوري فكانوا أكثر ميلاً إلى دعم المسار التنموي الإصلاحي مستندين في ذلك إلى البراهين والاستشهادات القرآنية، والإحصائية، والمواثيق الدستورية والقانونية. وتبين من هذه الدراسة أنه على الرغم من حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية فإن الأزمة الفكرية المرتبطة بهذه الحقوق ما زالت موجودة في الخطاب السياسي الرسمي لأعضاء مجلس الأمة، وخاصة التكتلات السياسية المتشددة دينياً؛ مما يدعو إلى تحرك المؤسسات السياسية الحكومية

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

وغير الحكومية لنبذ الطرح الديني المتشدد وتدعيم الثقافة السياسية الدينية الإسلامية وقيمها السمحة بديلاً أيديولوجياً يتوافق مع الحاجات التنموية للمجتمع السياسي الكويتي.

المصطلحات الأساسية: المشاركة السياسية، الحقوق المدنية السياسية، الخطاب السياسي، الثقافة السياسية، التنمية السياسية، الدراسات النسائية

مقدمة:

إن قضية منح المرأة حقوقها السياسية لتوسعة الهيئة الناخبة بحيث تشمل الإناث إلى جانب الذكور ظاهرة بارزة في المجتمعات الخليجية، ولا سيما في هذه المرحلة الراهنة، وتحرك القيادات السياسية في المنطقة لإشراك المرأة في النشاط السياسي بدأ حديثاً، وذلك على إثر توافر مقومات الوعي والكفاءة بين النساء الخليجيات، وبعد أن تزايدت المطالبة بمشاركة الفتاة والمرأة في الحياة السياسية.

تمتد جذور تجربة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات العامة لتشكيل المجالس التشريعية في الكويت إلى تلك الحركة التي قادها فئة من النخبة الاقتصادية والثقافية لمطالبة الأسرة الحاكمة بتشكيل أول مجلس في عام 1921، ثم تلاه مجلس عام 1938. وبعد استقلال الكويت عام 1961، شكّل المجلس التأسيسي الذي انبثق عن دستور دولة الكويت، الذي على ضوئه حافظت دولة الكويت على مبدأ توارث الإمارة في ذرية الشيخ مبارك الكبير، بالإضافة إلى المزج بين النظامين الرئاسي والبرلماني في تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية. ووفق المعطيات السياسية القائمة آنذاك نجد أن قانون الانتخابات الصادر في عام 1962 بشأن مجلس الأمة حصر الهيئة الناخبة بدولة الكويت في الذكور دون الإناث؛ فقد جاء في المادة (1) من قانون الانتخابات رقم (35) الصادر في عام 1962 ما يأتي:

« لكل كويتي من الذكور بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة، حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمض على تجنيسه ثلاثون سنة ميلادية، وفقاً لحكم المادة (6) من القانون رقم 15 لسنة 1959 في شأن الجنسية الكويتية» فقانون الانتخاب – كما تمت صياغته في مرحلة الستينيات – حرم المواطنة الكويتية من حق المشاركة في مؤسسات الدولة المنوط بها النشاط التشريعي، وقد يرجع ذلك إلى البيئة الثقافية السياسية التقليدية السائدة آنذاك، وظل ذلك واقعاً وعائقاً يحول دون مشاركة المرأة سياسياً حتى عام 2005.

أما بالنسبة لمطالبة المرأة الكويتية بحقوقها السياسية ومساندة بعض نواب مجلس الأمة الكويتي ودعمهم لهذه المطالبة فإنه يرجع إلى حقبة السبعينيات، عندما تقدم النائب سالم المرزوق في عام 1971 بأول اقتراح لمنح المرأة الكويتية المتعلمة حق الترشح، ومناشدة رئيسة لجنة يوم المرأة العربي السيدة نورية السدائي رئيس مجلس الأمة بذلك. توالت بعد ذلك – في كل الفصول التشريعية تقريباً – اقتراحات من نواب في مجلس الأمة من المنتمين للتيار القومي العربي، والإصلاحيين من الكتلة الوطنية، تدعو إلى منح المرأة حقها الانتخابي، ولكن في المقابل كان للتيار المحافظ ولأصحاب التوجهات التقليدية القبلية دور كبير في عرقلة قانون الانتخاب.

في 16 مايو 1999 تقدم أمير البلاد برغبة أميرية لمنح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية في الانتخاب، تقديراً من سمو المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح لدور المرأة الكويتية في مجالات الحياة العلمية والعملية، وقدم مشروعاً لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب إلا أنه لم يحصل على الأصوات الكافية، فسقط المشروع.

في الفصل التشريعي العاشر نوقشت القضية إثر طلب من السلطتين: التشريعية والتنفيذية، وحضر المناقشة 59 عضواً، وقد حظي المشروع بموافقة (35) عضواً، في حين لم يوافق عليه (23) عضواً، وامتنع عضو واحد عن التصويت. ومن ثم أصبح للمواطنة الكويتية في يوم 16 مايو 2005 حق ممارسة دورها السياسي من خلال عمليتي الترشح والانتخاب.

أولاً – أهمية الدراسة:

قد يكون هناك كثير من الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت قضية الحقوق السياسية للمرأة الكويتية والخليجية والعربية، وقدمت هذه الدراسات كثيراً من المعلومات والنتائج، ولكن هذه الدراسة تستخدم أسلوب تحليل المضمون أداة لجمع البيانات، وهو ما يساعد على كشف جوانب مختلفة لهذه الظاهرة؛ فهي تركز على توجهات نواب مجلس الأمة والمحاجات التي استخدموها لتدعيم موقفهم من القضية، وهذه المحاجات تكشف جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع الكويتي، وطبيعة المعتقدات التي تبناها ممثلو الهيئة الناخبة من النواب، الذين ينتمي الأكثرية منهم لتكتلات سياسية قائمة في النظام السياسي الكويتي.

كما أن استخدام هذا الأسلوب وتطبيقه على المحاور الأساسية التي ناقشت

قضية المرأة وحقوقها السياسية يبين مضمون هذه المحاورات والمسوّغات والحجج التي استخدمهـا كل فريـق أو عضو لدعم موقفـه، ونأمل من نتائـج هذه الدراسة أن تضيف شيئاً للدراسات التي تناولت هذا الجانب مثل دراسة (Shtock, 1999) التي اهتمت بدراسة خطابات الرئيس جمال عبدالناصر، والرئيس صدام، ومقارنتها بعضها ببعض، راصدة آليات توظيف الرطانة اللغوية في توجهات السلطة، واكتشفت أن الخطاب السياسي للعرب اليوم يتميز بالطول والتكرار، واستخدام المقارنات بالتاريخ الإسلامي، واستخدام الألفاظ الدينية، بالإضافة إلى المصطلحات المقتبسة من التاريخ العربي الإسلامي.

ثانياً – الإطار النظري:

مفهوم المحاجّة: يقصد به قدرة الشخص أو الفريق على إقناع الآخرين بوجهة نظر معينة حتى يغيروا وجهات نظرهم، وإقناعهم في الوقت نفسه بصحة وجهة نظره، وهنا نطلق على هذه العملية المحاجّة المزدوجة. وتعدّ المحاجّة من أهم إستراتيجيات الاستمالة بالمخاطبة؛ فكل شخص له وجهة نظر معينة في قضية ما، يسعى لإقناع الآخرين بها، مستخدماً في ذلك مهارات الاتصال المختلفة للإقناع؛ فهو إما أن يؤكد أو يدحض أو يدعم أو يرفض أو يبرهن. فالمحاجّة نمط خطابي (Discourse) يتمثل في الدفاع عن الآراء في موقف معين أو قضايا محددة، وقد يستخدم الهجوم، أو التشويه لآراء الطرف الآخر إذا كانت مخالفة لآرائه.

يبين (عبدالمنعم شحاتة وطريف فرج، 2002) أنه يمكن التمييز بين ثلاث صور للمحاجّة:

1 – المحاجّة المضادة (Counter arguaing)؛ حيث يتم معارضة حجة الآخر صراحة وبشكل مباشر.

2 – المحاجّة بأسلوب المراجعة الشاملة (Through arguaing)؛ حيث يبدأ المحاور بعرض وجهة نظر الطرف الآخر ويأخذ في تفنيدها، ثم يعرض وجهة نظره الخاصة، وهي وجهة النظر البديلة.

3 – المحاجّة الضمنية (Suppressed arguaing)؛ وتتمثل في معارضة وجهة النظر بشكل ضمني وليس بشكل مباشر، وذلك باستخدام صيغ ظرفية. وتتم المحاجّة بتقديم سلسلة متشابكة من الحجج المفردة، ترتكز على قضية (Issue) معينة، وقد تكون المعارضة ضمنية أو صريحة.

ومن المفاهيم الأخرى القريبة التي يخلط – غالباً – بينها وبين المحاجّة، المحاورة، والمناظرة، والمجادلة، والبرهنة، والاستدلال في هذه العمليات كلها يعتمد على الحوار. والحوار له صورتان:

1 – **المناظرة**: وهي العملية التي يتعاون المتحاوران فيها على إظهار الصواب بغض النظر عن أي من الطرفين يظهر الصواب.

2 – **المجادلة**: وهي العملية التي تظهر فيها الخصومة بين طرفي الاتصال، وخاصة إذا كان أحدهما مكابراً؛ بحيث يعلم فساد كلامه. أما بالنسبة للبرهنة – والمقصود بها لغة الإتيان بالحجة الفاصلة البينة – فالمحاور فيها يسعى لتقديم آرائه من خلال البحث عن الدليل، واستخدامه للدفاع عن موقفه، أو من خلال درايته يسعى لتأكيد موقفه.

وفي نظرية المحاجّة لبرلمان (Perelman, 1989) يرى أن الدليل البرهاني إنما هو مجرد صيغة مبسطة بدهية، وأن هدف نظرية البرهان (Armumantation) هو دراسة تقنيات الخطاب التي تسمح بإثارة تأييد الأشخاص للفروض التي تقدم لهم، أو تعزيز هذا التأييد على تنوع كثافته، كما يرى أن الأقدمين قرنوا الجدل بالبلاغة، إذ يرون أن الفكر الجدلي مواز للفكر التحليلي، لكن الأول يدور حول ما هو محتمل، بدلاً من معالجة الطروحات التي يؤيدها كل شخص، أو يعارضها، بنسب متفاوتة، وهذه المقاربة للبلاغة تهدف عنده قبل كل شيء إلى فن الكلام المقنع للجمهور؛ فهي إذن لها علاقة وثيقة باستخدام لغة التكلم بالخطب التي تلقى في الميادين العامة وأمام الجماهير الغفيرة، ويهدف الخطيب من ذلك إلى الحصول على تأييدهم لطروحاته المقدمة، وهذا هو هدف أية محاجّة برهانية.

ويرى (صلاح فضل، 1992) أن البلاغة بالنسبة للأقدمين هي دراسة التقنيات التي يستعملها الخطباء عامتهم للوصول بأسرع ما يمكن إلى النتائج المستهدفة، وتكوين الآراء دون الاجتهاد في التمحيص الجاد. فإن البحث في البرهان لا يمكن أن يقتصر على ما يناسب هذا الجمهور الجاهل، فيرى أن الخطيب المنطقي لكي يكون مؤثراً لابد أن يتكيف مع الجمهور، ومن ثم يقنعه، وبالطبع ليس بالضرورة أن يقنع هذا الخطاب المفكرين، ولهذا يرى الباحث أن تحليل الحجج البرهانية إنما يكون فلسفياً، وهي ذات طابع عقلي أساساً؛ لأنها توجه إلى قراء يخضعون للإيحاءات والضغوط والمصالح والأهواء، فيتضح أن هذه التقنيات البرهانية تبدو على كل

المستويات، سواء كان الأمر يتعلق بنقاش تحت سقف قبة برلمانية، أم بحوار جدلي في وسط مهني متخصص.

ويرى (حسن وجيه، 1994) من خلال تحليل الملفات الخاصة بالحوار العربي المعاصر، أن أهم أساليب الإقناع عند المحاورين العرب ما أسماه بالقوالب الثقافية؛ أي الإسراع بإلقاء مثل شعبي، أو بيت شعر، أو نص ديني يوحي بخبرة ثقافية، أو مقولة دينية يحظى مضمونها بالإجماع، وذلك لحسم النقاش، كما لاحظ غلبة ما سماه التناحر والانقضاض والتسلط، واستخدام مهاجمة المحاور شخصياً والتركيز على الأشخاص، وليس الموضوعات. إن استخدام أسلوب تحليل مضمون المحاورات والمناقشات التي تناولت منح المرأة حقوقها السياسية لربما يكشف الحجج التي استخدمت من قبل المتحاورين، وذلك إما لتأكيد أحقية المرأة لتلك الحقوق أو العكس.

ثالثاً – مسح الدراسات السابقة:

إن الاهتمام العالمي بتمكين المرأة من تولي المناصب القيادية والمشاركة في المؤسسات البرلمانية والمؤسسات التنفيذية، دفع الباحثين إلى دراسة ظاهرة مشاركة المرأة في الانتخابات العامة من خلال ضمها للبيئة الناخبة، ودراسة التحديات الاقتصادية والثقافية والتشريعية التي تحد من إسهامها الفعلي في هذا المجال.

فدراسة (يوسف غلوم، 2005) تهتم بدراسة اتجاهات طائفتي السنة والشيعة في المجتمع الكويتي نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، استخدم فيها الباحث منهج المسح الاجتماعي، واختار عينة عشوائية لإجراء مقابلات مع أفرادها في شتاء 1998، وأوضحت النتائج أن الفروقات في المكانة الاجتماعية وعلاقات الشبكة الاجتماعية والتدين أثرت بشكل متباين في اتجاهات السنة والشيعة نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، فالنتائج كشفت أن الأكبر سناً، والأكثر تعليماً، والذين يعيشون داخل العاصمة أو في المناطق المحيطة بها، كانوا أكثر تأييداً لإعطاء المرأة حقوقها السياسية. وقد كانت النساء – بشكل ملحوظ – أكثر دعماً للحقوق السياسية للمرأة من الرجال السنة. وكانت هناك علاقة إيجابية بين التعرض لوسائل الإعلام واللقاءات الاجتماعية والسياسية المختلفة والميل لتأييد حقوق المرأة السياسية. ولكن الدراسة كشفت أيضاً أن المتغير الديني له أثر واضح على اتجاهات

المبحوثين؛ فاتجاهات المستجيبين الذين يميلون في توجهاتهم الدينية إلى المدرسة النجدية كانت رافضة بشدة، وبخاصة السنة من الشباب ذوي الهوية الإسلامية الأصولية. في حين أن الشيعة الأكثر تعلماً، والذين يعيشون في العاصمة أو في المناطق المحيطة بها كانوا مؤيدين بقوة لمنح المرأة حقوقها السياسية. وحتى النساء الشيعة أيدن بشكل واضح حقوق المرأة السياسية، على عكس النساء السنة الأصغر سناً حيث رفضن إعطاء المرأة حقوقها السياسية. وكان هذا مؤشراً على دور الجماعات السياسية الدينية المختلفة، وبخاصة المرتبطة بالمدرسة النجدية للفكر الإسلامي وتأثيرها على توجهاتهم؛ فهذه المدرسة ترى أن عملية المشاركة السياسية عملية غير مقبولة دينياً؛ لأن البرلمان يمثل مؤسسة تشريعية قيادية، وأن المرأة تفتقد الولاية العامة، وأنه لا يوجد في الكتاب والسنة ما يسوغ أي حق في الولاية العامة، والواجب الشرعي أن تكون القوامة للرجال دون النساء، ولا يجوز إقحام المرأة في المعركة السياسية، وأن لا حق سياسياً للمرأة ولا يجب عليها دخول البرلمان.

ودراسة (حمد العجمي، 1999) تناولت التباين بين اتجاهات الذكور والنساء نحو المشاركة السياسية والقضايا المتصلة بها، وقد أجرى الدراسة على عينة من طلاب جامعة الكويت، وكشفت أن الإناث يرين أن لديهن رغبة في دخول المرأة البرلمان، ومشاركتها السياسية يجب ألا تتوقف عند ممارسة حق التصويت فقط بل تمتد نحو الترشح للكرسي البرلماني، وأن طبيعة المرأة لا تتعارض مع العمل في المجال السياسي، وأن مشاركتها ستكون لها آثار إيجابية على المجتمع. في حين وجد أن الذكور لا يوافقون على ضرورة دخول المرأة إلى البرلمان، كما يرون أن طبيعتها لا تتوافق مع ممارسة العمل السياسي.

وفي دراسة (عبدالله الشايجي، 1999) التي يهدف منها إلى تحليل البيئة السياسية التي سبقت ورافقت الحملة الانتخابية لمجلس الأمة الثامن في الكويت، تبين فيها أهمية عملية الانتخابات البرلمانية بوصفها مساراً لتعزيز الديمقراطية الكويتية وصمام أمان للنظام السياسي، وقدرته العملية على احتواء التكتلات السياسية بمختلف

أطيافها الفكرية؛ مما يساعد على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي ولو جزئياً. ويؤكد أن التجربة البرلمانية الكويتية مازالت تواجهها الكثير من التحديات والعراقيل حتى تتطور وتنمو، وأهم هذه التحديات مدى اقتناع الأنظمة السياسية وإيمانها بأهمية الديمقراطية، وإيجاد البيئة الملائمة لدعم العمل البرلماني وتطويره عبر إنشاء أحزاب سياسية، وتدعيم المجتمع المدني وتوسيع القاعدة الانتخابية.

في دراسة قام بها (بندر الظفيري، 1995) ضمت 2456 طالباً وطالبة؛ شكل الذكور 768 من العينة والإناث 1688، بالإضافة لمشاركة 349 عضو هيئة تدريس من مختلف الكليات في جامعة الكويت، وتناولت توجهاتهم نحو مشاركة المرأة السياسية، وأكدت العينة أن الإناث – بشكل عام – أكثر تحمساً من الذكور لمشاركة المرأة سياسياً وبخاصة في ممارسات حق التصويت، وكشفت النتائج أن الاتجاهات كانت متباينة نوعاً ما بالنسبة لتوجهاتهم نحو نجاح المرأة في المراكز القيادية؛ فقد ذكر 21,1% من العينة أنها نجحت بشكل قوي، و45,9% يرون أنها نجحت لحد ما، و20,2% يرون أن نجاحها ضعيف، في حين يرى 11,9% فقط أنها لم تنجح، وكان هناك 9% من المحايدين أشاروا إلى أنهم لا يعرفون. أما بالنسبة لتوجهاتهم نحو عملها في المجال السياسي، فوجد أن هناك ما يقرب من 44% يؤيدون عمل المرأة في المجال السياسي، كما يرى تقريباً 64% منهم أن العادات والتقاليد تمنع مشاركة المرأة سياسياً. وكشفت البيانات أن نحو 49% لا يؤيدون حق المرأة في الترشح للمجالس التشريعية.

وتناولت (دراسة محمد العجمي، 2000) اهتمامات طلاب جامعة الكويت بالمشاركة السياسية للمرأة الكويتية والكشف عن المعوقات أمام هذه المشاركة، وقد طبقت استبانة على عينة من طلاب جامعة الكويت، تكونت من 100 مفردة: 51 طالباً، 49 طالبة، يمثلون مختلف الكليات، وكشفت البيانات أن الذكور – وبنسبة 25% من العينة – يرون أن المشاركة السياسية للمرأة غير ضرورية، في حين يرى 7% من الإناث العكس. وهذه النسبة تشكل ثلث العينة من الطلبة والطالبات المبحوثين، كما يرى الذكور أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية لها آثارها السلبية، وكانت

نسبتهم 60% من العينة، أما الإناث ونسبتهن 22%، فيرين أنه مطلب أساسي لهن، وكشفت البيانات أن المتزوجين من المبحوثين، ونسبتهم 22%، يرون أن للمشاركة السياسية للمرأة آثاراً سلبية على المجتمع، في حين عبر الغير متزوجون عن تأييدهم مشاركة المرأة في عمليتي التصويت والترشح وتقلدها المناصب القيادية.

كما كشفت الدراسة أن الإقامة الحضرية لها تأثير إيجابي في الميل نحو تأييد دخول المرأة الكويتية إلى البرلمان. وكان مؤشر الفئات ذات الدخول الاقتصادية الأعلى إيجابياً نحو الميل إلى دعم مشاركة المرأة سياسياً، وبخاصة نحو التصويت.

وقد أكدت الدراسة التي قام بها (أحمد البغدادي، وفلاح المديرس، 1993) أن 48% من المبحوثين من الطلبة يوافقون على حق المرأة السياسي، في حين 52% لا يوافقون، كما أن 35% من المبحوثين يوافقون على حق المرأة في الترشح للمناصب السياسية، ويرى الباحثان أن هذه الاتجاهات الضعيفة تفسّر من خلال وجود جمعيات فئوية واتحادات عمالية وجماعات دينية وجمعيات غير داعمة لنشر فكر مغاير لهذا التوجه.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن دراسة (أحمد جمال ظاهر، 1988) التي اهتمت بدراسة توجهات المرأة في دول الخليج العربي، قد كشفت أن نحو 57% من النساء لا يوافقن على مشاركة المرأة، كما يرفضن قيام الأحزاب السياسية، بل يؤيدن حكم الأقلية، وكان رأي الباحث أن هذه التوجهات هي نتاج للثقافة القبلية التقليدية التي تكرس الأدوار التقليدية للمرأة، والأنماط والصور المتعارف عليها في الثقافة الذكورية؛ مما أفرز اتجاهات سلبية لدى المرأة نحو ذاتها، وعدم ثقتها بقدراتها واستقلالها وأهليتها، أما بالنسبة لاقتناع المبحوثات بالمشاركة السياسية فنجد أن نسبة 76% يرين ضرورة منح المرأة حق التصويت، وإن كان العامل الديني جوهرياً في ثقافة المجتمع فإن 58% من المبحوثات لا يرين أن الدين الإسلامي يتعارض مع مشاركة المرأة سياسياً، مقابل نحو 24% يرين عكس ذلك. وكشفت الدراسة أن المبحوثات أكثر ميلاً لمنح المرأة حق التصويت على الترشح. في حين رأى ثلثا العينة أن المشاركة السياسية للمرأة ضرورة للديمقراطية، وتعزز مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وقدم (خالد أحمد الشلال، 2005) دراسة على عينة من النساء، حجمها (407)

مفردات من ذوات الأعمار عشرين عاماً فأكثر، وروعي في اختيارهن التنوع من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل، ومثلت العينة المحافظات الست في الكويت، وذلك لاستطلاع استعداد المرأة الكويتية لممارسة العمل السياسي، ومدى اقتناعها، واهتمامها بالنشاط السياسي وخاصة حول موقف الحكومة في المرسوم الأميري القاضي بمنح المرأة حقوقها السياسية، وموقف مجلس الأمة من المرسوم الأميري نفسه، وموقف كل من جمعيات النفع العام، وموقف الدستور الكويتي من حق المرأة الانتخابي، وكشفت النتائج أن النساء الكويتيات ليس لديهن معرفة صحيحة بالموضوعات المبينة، وأن ما يزيد على نصف العينة – نحو 52% – لم يعرفن موقف الحكومة من المرسوم الأميري المتعلق بمنح المرأة حقوقها السياسية، كما أن (70%) منهن لا يعرفن موقف الدستور من الحقوق الانتخابية للمرأة، وأن نسبة عدم المعرفة بقانون الانتخاب بلغت 41% من المبحوثات، في حين كان 70% يعرفن موقف مجلس الأمة، ويرجع ذلك – كما فسر الباحث – إلى كثرة تصعيد موقف المجلس، ونشره في وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد العربي، قام (حسين الخزاعي، 2006) بدراسة تهدف إلى معرفة التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في نجاحها في الانتخابات ووصولها إلى البرلمان، فوجد أن أبرز هذه التحديات يكمن في التنافس، والتعصب العشائري، وعدم وجود أحزاب سياسية فاعلة ذات برامج مقنعة للمواطن الأردني، وعدم إقبال المرأة على المشاركة السياسية في هذه الأحزاب، وكثرة عدد المرشحين والمرشحات للانتخابات، وعدم وجود الخبرة عند المرأة الأردنية في إدارة الحملات الانتخابية.

وتوصلت (بارعة النقشبندي، 2006) في دراستها الميدانية، التي شملت 160 طالبة أردنية، إلى أن المناخ السياسي في الأردن لا يدفع الطالبات نحو الميل إلى المشاركة السياسية، بالإضافة إلى ضعف مشاركتهن في الانتخابات الطلابية في الجامعة، وضعف الوعي السياسي لديهن.

بالطبع هذه نبذة بسيطة عن الدراسات التي أجريت في المجال نفسه على مستوى كل من النطاقين: العربي والخليجي؛ مما يؤكد أهمية متابعة هذه الظاهرة السياسية، وإثراء المكتبة العلمية بدراسات تعمق فهمها، وتسهل للمهتمين بالشؤون السياسية وصناع القرار السياسي معرفة التغيرات الثقافية التي من شأنها التأثير على السلوك البشري وتفاعله مع النظام السياسي بشكل عام، ومؤسساته

التشريعية والتنفيذية بشكل خاص. ويمكننا استخلاص أهم نتائج الدراسات السابقة وإيجازها في الآتي:

1 – إن الانتماء المذهبي للأفراد والجماعات يؤثر بشكل واضح على التوجه نحو القضايا السياسية؛ فالذين ينتمون للمذهب الشيعي في المجتمع الكويتي كانوا أكثر ميلاً لدعم مشاركة المرأة الكويتية من المنتمين للمدرسة النجدية.

2 – إن الطالبات الجامعيات أكثر قبولاً لدعم دخول المرأة البرلمان من الطلاب؛ فالذكور لا يرون ضرورة لدخول المرأة الحياة السياسية، ويرون أن هذا المجال لا يتوافق مع طبيعتها البيولوجية.

3 – إن الإقامة الحضرية لها تأثير إيجابي على ميل الأفراد نحو دخول المرأة البرلمان الكويتي.

4 – إن منظمات المجتمع المدني المختلفة – سواء أكانت خيرية أم دينية أم عمالية – ما زالت غير داعمة لنشر قيم وأفكار مغايرة لما هو موجود في الثقافة العامة للمجتمع.

5 – إن المرأة الخليجية والكويتية مازالت – بشكل عام – تعاني اتجاهات سلبية نحو ذاتها؛ مما يقلل شعورها بالاقتدار السياسي، وهذا يؤثر في دعمها للنساء الساعيات للعمل في مؤسسات الدولة السياسية، إن كانت تشريعية أو تنفيذية أو حتى قضائية.

رابعاً – هدف الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بتحليل مضمون المناقشات الواردة في عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية من خلال تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي.

وسيحلل مضمون المناقشات وفق المحاور الآتية:

1 – الكشف عن أثر الانتماء السياسي على موقف النواب من قضية منح المرأة حقوقها السياسية.

2 – الكشف عن أثر المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي، ودرجة التحضر، على موقف أعضاء مجلس الأمة من حق المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

3 – الكشف عن أبرز الأفكار الرئيسة التي شكلت مضمون مكونات المحاجّة التي طرحها نواب مجلس الأمة من المؤيدين والمعارضين، تجاه قضية منح المرأة حقوقها السياسية.

4 – الكشف عن مضمون مكونات الاستشهادات التي استخدمت من قبل المؤيدين والمعارضين، لدعم موقفهم من القضية.

خامساً – منهجية الدراسة:

1 – عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة من مضابط مجلس الأمة الكويتي. ويقصد بمضبطة مجلس الأمة الأوراق الرسمية التي يدون بها تفصيلاً جميع إجراءات الجلسة، وما عرض فيها من موضوعات، وما دار من مناقشات، وما صدر من قرارات.

وهذه الدراسة اعتمدت – بشكل رئيس – على تحليل مضمون عينة من مضابط مجلس الأمة التي نوقشت فيها قضية تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب، وذلك لمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية. وكما ذكرنا آنفاً فإن الاقتراحات من قبل الأعضاء لمجلس الأمة امتدت من 1971 حتى 2005، إلا أن الأغلبية العظمى منها توقفت إجرائياً في اللجنة المختصة (لجنة الداخلية والدفاع)، ولم تناقش من قبل النواب إلا في جلسات معدودة، كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) – عينة مضابط مجلس الأمة التي نوقش فيها مشروع تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي

السنة	الفصل التشريعي	دورة الانعقاد	رقم الجلسة	رقم المضبطة	عدد الصفحات الكلية للمضبطة	عدد الصفحات المخصصة لمناقشة القضية
1982	الخامس	العادي/ الثاني	425/أ	مضبطة (9)	358	(71)
1999	التاسع	العادي/ الثاني	662	مضبطة (5)	352	(46)
1999	التاسع	العادي/الثاني	964	مضبطة (7)	492	(14)
2005	العاشر	العادي/ الثالث	1127/أ	مضبطة (21)	621	(164)

2 – أدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل المضمون وسيلة لجمع البيانات، وقد طبق على المادة المكتوبة في مضابط مجلس الأمة، المتضمنة للمناقشات التي طرحت حول قضية منح المرأة حقوقها السياسية وتعديل المادة (1) من قانون الانتخاب.

والمقصود بتحليل المضمون وصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفاً موضوعياً منظماً وكمياً. فعرف في الموسوعة السياسية بأنه: أسلوب يستخدم في جمع البيانات، ويقصد به التقدير والتفسير المنظم لمحتوى وسائل الاتصال وهيكلها، وقد استخدمت الصفحة وحدة مناسبة لتحليل مضابط مجلس الأمة، فتحرير المضبطة شكل الفقرات، كما أن الكلمة والجملة لا تفيد كثيراً في تقديم صورة كافية للأفكار الرئيسة والفرعية التي طرحها النواب في أثناء المناقشة حججاً استندوا إليها لتوضيح موقفهم من قضية تعديل المادة (1) من قانون الانتخاب الكويتي، ولتسهيل التحليل وضعت بعض المؤشرات مثل:

أ – المؤشرات الكمية:

1 – عدد من شارك في مناقشة قضية تعديل قانون الانتخاب.

2 – الفصل التشريعي.

3 – الانتماء الحضري/ القبلي لأعضاء مجلس الأمة المشاركين في المناقشة.

4 – الانتماء السياسي للأعضاء المشاركين.

5 – الموقف من القضية: مؤيدون – معارضون – ممتنعون.

6 – المساحة المخصصة من الصفحات لكل من المشاركين من مؤيدين ومعارضين.

ب – المؤشرات الكيفية:

1 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المؤيدين وحججهم.

2 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المعارضين وحججهم.

3 – الاستشهادات والاستدلالات المستخدمة في المحاجّة :

- الاستدلال بالمواد الدستورية.
- الاستشهاد بالأحاديث الشريفة، والسيرة النبوية.
- الاستشهاد بالقصص القرآني.
- البرهنة بالأرقام والإحصاءات.
- البرهنة بالمقارنة.

سادساً – عرض النتائج ومناقشتها:

هدفت هذه الدراسة إلى كشف توجهات نواب مجلس الأمة الكويتي حول تعديل المادة (1) في قانون الانتخاب الكويتي، وقد استخدم أسلوب تحليل المضمون ليطبق على عينة من مضابط مجلس الأمة؛ وذلك للكشف عن تأثير المتغيرات الشخصية مثل المستوى التعليمي لنائب مجلس الأمة، ودرجة تحضره، وانتمائه السياسي على موقفه من منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشح. بالإضافة إلى كشف الحجج التي احتوت مجموعة من الأفكار الرئيسة والفرعية وغيرها من الاستشهادات لتدعيم موقفه السياسي، فأظهر التحليل بعضاً من النتائج وكانت على النحو الآتي:

أ – المستوى التعليمي:

تبين من التحليل أن عدد من شارك من أعضاء مجلس الأمة في مناقشة موضوع منح المرأة حقوقها السياسية هو 56 عضواً. ومما هو مبين في الجدول (2) فإن المستوى التعليمي لأعضاء مجلس الأمة يتركز في المستوى الجامعي، حيث كان عددهم 28 عضواً، ونسبتهم 50%، بالإضافة إلى أن العينة شملت 10 أعضاء – ونسبتهم تقريباً 18% من العينة – من الحاصلين على التعليم فوق الجامعي مثل الدكتوراه أو الماجستير. أما البقية من الأعضاء فكان 6 منهم حاصلين على شهادات المعاهد التخصصية، و4 الثانوية، و2 الشهادة المتوسطة، كما كان في العينة 4 أعضاء من فئة من يقرأ ويكتب. وتجدر الإشارة إلى أن جنس أعضاء مجلس الأمة من الذكور، حيث لم تشارك الإناث بعد في المؤسسة التشريعية إبان إجراء البحث.

جدول (٢) – الخصائص العامة لأعضاء مجلس الأمة المشكلين لعينة الدراسة

	العدد	النسبة
المستوى التعليمي:		
– يقرأ ويكتب	4	7,1
– المتوسطة	2	3,6
– الثانوية	4	7,1
– المعاهد التخصصية	6	10,7
– الجامعية	28	50,0
– ما فوق الجامعية (دكتوراه / ماجستير)	10	17,9
– غير محدد	2	3,6
الانتماء لأصول قبلية/ أو أصول حضرية:		
– الانتماء لأصول قبلية	33	58,9
– الانتماء لأصول حضرية	23	41,1
الانتماء السياسي:		
– الجمعية الثقافية الاجتماعية	5	8,9
– التجمع الإسلامي (جماعة السلف)	5	8,9
– الحركة الدستورية الإسلامية	4	7,1
– التجمع الدستوري (تجار + كتلة وطنية)	8	14,1
– المنبر الديمقراطي	7	7,1
– مستقل	28	50,0
– أخرى	2	3,6
الموقف من القضية:		
– موافق على التصويت والترشح	18	32,1
– موافق على التصويت فقط	3	5,4
– معارض	33	58,9
– ممتنع	2	3,6

ب – الانتماء القبلي / الحضري:

ويكشف التحليل أن عدد من شارك من أعضاء مجلس الأمة في المناقشة كان 56 عضواً، وتبين أن عدد المشاركين من الأصول القبلية 33 عضواً، نسبتهم تقريباً 59% من العينة، وشارك من الأعضاء ذوي الأصول الحضرية 23 عضواً، ونسبتهم تقريباً 41%.

ج – الانتماء السياسي:

وكشف التحليل أن الأعضاء المشاركين في مناقشة قانون الانتخابات والمادة (1) بشأن منح المرأة الكويتية حق التصويت والترشح في الانتخابات العامة، كانوا منتمين إلى تكتلات سياسية موجودة في الساحة السياسية الكويتية، مثل الجمعية الثقافية الاجتماعية، وتمثل النواب من الاتجاهات الشيعية، وكان عدد من شارك منهم في المناقشة 5 أعضاء بنسبة 9% تقريباً.

والتجمع الإسلامي (جماعة السلف)، التي يمثلها جمعية التراث الإسلامي، وشارك منها 5 أعضاء، ونسبتهم نحو 9%. وكان للحركة الدستورية الإسلامية التي تمثل الإخوان المسلمين – والمتمثلة في جمعية الإصلاح الاجتماعي – 4 أعضاء مشاركين في المناقشة، ونسبتهم نحو 7%، وكان هناك 8 أعضاء ممثلين للتجمع الدستوري، وهم يمثلون الصفوة التجارية، وكانت نسبتهم نحو 7%. أما أكبر نسبة من الأعضاء الذين شاركوا في المناقشة فينتمون لفئة المستقلين، وعددهم 28 عضواً، ونسبتهم 50%. ومن الجدير بالذكر أن أغلبية المستقلين قد لا يكون لهم انتماءات واضحة للتكتلات السياسية الموجودة في الساحة الكويتية، ولكن يتضح أن أغلبهم كانوا مثل المندوبين في التعبير عن رؤية الغالبية من ناخبيهم، ويتضح كذلك أن 23 عضواً من هؤلاء المستقلين كانوا من ذوي الأصول القبلية، في حين كان البقية من أصول حضرية، ولم يتضح التزامهم أياً من التكتلات السياسية.[1]

(1) للمزيد من المعلومات عن تحديد الدوائر الانتخابية يمكن الرجوع إلى دراسة:
جاسم محمد كرم، وجاسم محمد العلي (1999)، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية: دراسة في جغرافية الانتخابات. **رسائل جغرافية**، الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد 224، يناير 1999.

د – الموقف من القضية:

تبين من تحليل مضابط مجلس الأمة المشار إليها في جدول (1)، والتي اختصت في محاورات أعضاء مجلس الأمة ومناقشاتهم في قضية منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، أن 18 عضواً – ونسبتهم نحو 32% – يوافقون على منح المرأة حق الترشح والتصويت، وكان هناك ثلاثة أعضاء فقط يوافقون على مشاركة المرأة من خلال عملية التصويت فقط، وكشف التحليل عن أن عدد المعارضين لمشاركة المرأة في الحياة النيابية 33 عضواً وهم يمثلون نسبة 59%، بالإضافة إلى وجود عضوين امتنعا عن التصويت البتة.

وعند متابعة موقف النواب المشاركين في مناقشة القضية والفصول التشريعية التي نوقشت فيها تبين أنه في الفصل التشريعي الخامس عام 1982 شارك في مناقشة مشروع منح المرأة حقها السياسي 22 عضواً من أعضاء مجلس الأمة، وأن 15 عضواً كانوا موافقين على منح المرأة حقي التصويت والترشح، في حين كان عدد المعارضين 9 أعضاء، كما تبين أن هناك عضوين يؤيدان حق المرأة في التصويت فقط من دون الترشح. بالإضافة إلى امتناع أحد الأعضاء عن التصويت.

في الفصل التشريعي التاسع عام 1999، شارك 20 عضواً من أعضاء مجلس الأمة في مناقشة المشروع، وكان من المؤيدين 7 أعضاء فقط، في حين كان عدد المعارضين 12 عضواً، وامتنع عن التصويت عضو واحد فقط.

في الفصل التشريعي العاشر عام 2005، شارك في المناقشة خمسة فقط من مؤيدي منح المرأة كامل حقوقها السياسية من خلال عمليتي التصويت والترشح، وتسعة أعضاء معارضين. ونلاحظ عند مقارنة التوجه العام للأعضاء المعارضين بين الفصول التشريعية المختلفة أن بعض الأعضاء في الفصول التشريعية إبان الثمانينيات، قد وافق على منح المرأة حق التصويت دون الترشح، ولكن في الفصول التشريعية التالية – وخاصة في أواخر التسعينيات وبداية عام 2000 – انحسر هذا التوجه، فبرزت الرؤية واضحة في قبول منح المرأة حقوقها السياسية كاملة من خلال عمليتي التصويت والترشح، أو عدم الموافقة البتة على العمليتين. وقد يكون هذا نتاج طرح القضية في وسائل الإعلام بوصفها قضية سياسية عامة، وكانت هناك مؤتمرات وندوات محلية وإقليمية ألقت الضوء على هذه القضية، وكثرت الكتابات المتخصصة من ذوي التيارات المحافظة والليبرالية، كما طرح الأئمة

والمشايخ وجهات نظرهم حول القضية؛ مما ساعد في بلورة الرؤية، وكان لرغبة سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح أثر إيجابي كبير على القضية.

3 – المساحة المخصصة من الصفحات لكل من المؤيدين والمعارضين:

وحدة التحليل التي استخدمت هي الصفحة، لكونها تتوافق مع طريقة تحرير مضبطة مجلس الأمة، ولضبط المساحة المخصصة لكل من المشاركين في المناقشة من النواب، وقد تم رصد عدد الصفحات والمساحة التي غطتها المادة المحللة. ومن خلال قياس مساحة الصفحة الواحدة بالسنتيمتر تبين أن حجمها (126 سم)، وتبين من التحليل أن المناقشات الخاصة بالنواب المعارضين غطت ما يقارب (13370 سم)؛ أي ما يعادل 106,11 من الصفحات، في حين غطت المساحة المخصصة للنواب المؤيدين (8850 سم)، وعادلت ما يقارب 70 صفحة تقريباً. وتبين من التحليل أن الاختلاف بين النواب واضح؛ فمنهم من كان مسترسلاً في محاجته وطرحه وتقديم وجهات نظره وتدعيم موقفه، حيث تبين أن هناك (4) من النواب امتدت مناقشتهم على (5 – 6) صفحات، وكانت نسبتهم تقريباً 7%، ثم جاء من طرحوا محاجتهم في (4 – 5) صفحات، ونسبتهم 10%، في حين كان هناك (24) من الأعضاء ناقشوا القضية في صفحتين فقط، بالإضافة إلى (17) عضواً كان طرحهم مقتضباً؛ فلم يزد على صفحة واحدة أو أقل، ونسبتهم نحو 30%.

4 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوغات المعارضين وحججهم:

كشف التحليل بروز عدة أفكار رئيسة وفرعية استند إليها المعارضون، على النحو المبين في جدول (3)، ومن أبرز الأفكار الرئيسة أن الفقه الإسلامي لا يؤكد حق المرأة في ممارسة أدوار سياسية، ودلل البعض على ذلك بأن الفقه الإسلامي لم يؤكد وجوب مساواة المرأة بالرجل في حقوقها السياسية، وتكررت هذه الفكرة خمس مرات، كما ذكر المعارضون فكرة فرعية أخرى، وهي أنه لا يجوز الولاية العامة للمرأة؛ لأنها تعد مخالفة للشرع، وقد تكررت ثماني مرات، وتحجج أحد الأعضاء بأن الاختلاط في المقار الانتخابية أمر غير شرعي. أما بالنسبة للفكرة الرئيسة الثانية، التي تحجج بها المعارضون فهي أن المجتمع الكويتي مجتمع محافظ، ولابد من المحافظة على الأدوار التقليدية للمرأة من حيث كونها أماً وربة منزل، وقدموا كثيراً من الأفكار الفرعية منها أن مشاركتها سياسياً تتعارض مع

العادات والتقاليد للمجتمع الكويتي؛ لأنه مجتمع محافظ، وأن المرأة في المجتمع القبلي تابعة للزوج في تصويتها، وتحججوا بأن الرأي العام الكويتي ضد منح المرأة حقوقها السياسية، وأنه من أجل صون المرأة لابد من عدم زجها في المعترك السياسي، والبعض الآخر تحجج بأن المرأة تحتاج إلى محرم في سفرها، فكيف يحق لها المشاركة في الحياة السياسية؟ أو أنهم يرفضون التشبه بالغرب، ويرفضون الضغوط الخارجية الساعية لدعم حقوق المرأة السياسية. وقد استخدم المعارضون لحق المرأة السياسي بعض الآيات القرآنية لتدعيم موقفهم الرافض، على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (3) – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مكونات المحاجّة عند المعارضين من النواب لحقوق المرأة السياسية

الفكرة الرئيسة	الأفكار الفرعية	التكرار (ك)
الفقه الإسلامي لا يؤكد حق المرأة في ممارسة أدوار سياسية	– الفقه الإسلامي لم يؤكد وجوب مساواة المرأة بالرجل في حقوقها السياسية.	(5)
	– لا يجوز الولاية العامة للمرأة؛ لأنها مخالفة للشرع.	(8)
	– الاختلاط في المقار الانتخابية أمر غير شرعي.	(1)
المجتمع الكويتي محافظ؛ فلابد من المحافظة على أدوار وسلوكيات محافظة حتى لا تعدم الأدوار التقليدية للمرأة	– مشاركة المرأة السياسية تتعارض مع العادات والتقاليد للمجتمع الكويتي كونه مجتمعاً محافظاً.	(3)
	– المرأة في المجتمع القبلي تابعة للزوج في تصويتها.	(1)
	– مشاركة المرأة سيهدم البيت الكويتي. وستزداد الخلافات الزوجية وغيرها من مشكلات زيادة الانحرافات الأخلاقية في المجتمع الكويتي.	(2)
	– المرأة الكويتية لا ترغب في المشاركة السياسية، والدليل عدم إقبال المرأة الكويتية على انتخابات الجمعيات التعاونية.	(3)
	– الرأي العام الكويتي ضد منح المرأة حقوقها السياسية.	(7)
	– الأفضل صون المرأة وعدم زجها في المعترك السياسي.	(7)
	– المرأة تحتاج إلى محرم في سفرها، فكيف يحق لها المشاركة في الحياة السياسية؟	(1)
	– نرفض الضغوط الخارجية الساعية لدعم الحقوق السياسية للمرأة.	(1)
	– نرفض التشبه بالغرب.	(2)

الآيات القرآنية التي استخدمها المعارضون
للحقوق السياسية للمرأة الكويتية

سورة الأحزاب	
الآية (33)	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.
الآية (34)	﴿وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾.
الآية (59)	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.
سورة البقرة	
الآية (228)	﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾.

5 – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مسوّغات المؤيدين وحججهم:

وكشف التحليل كذلك عن مجموعة من الأفكار الرئيسة والفرعية التي قدمها النواب المؤيدون لحقوق المرأة السياسية، وخاصة تلك التي قدموها ليحاجوا بها الطرف المعارض؛ فنجدهم استخدموا الردّ على الطرف المعارض بأفكار مثل أن الشريعة الإسلامية لا يوجد بها نص قاطع يحرم ممارسة المرأة لأدوارها السياسية، وقدموا الأفكار الفرعية المساندة، مثل توضيح مبدأ المساواة في المسؤوليات والواجبات والحقوق، كما هو مبين في الشريعة الإسلامية، وبيّن بعضهم المعنى الأساسي للآيات القرآنية الخاصة بالقوامة والميراث، وتوضيح معناها الحقيقي، واستحباب الإسلام أن تقوم المرأة بأنشطتها في التربية، وأدوار المنزل، ولكن إن دعت الضرورة مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي، إذن، أمر ضروري. كما بين بعضهم أن منح الحقوق السياسية للمرأة ليس بفكرة مستوردة من الخارج، كما هو مبين في الجدول (4)، بالإضافة إلى أن المؤيدين طرحوا أفكاراً رئيسة أخرى، خاصة عندما وقفوا في محاجتهم عند الدستور الكويتي، وتوضيح تعارض قانون الانتخاب مع مواده الدستورية، التي تؤكد عدم التمييز بين الجنسين، والمساواة في فرص العمل والمسؤوليات، وأنه لا يمكن أخذ الحقوق من المرأة.

واتجه بعض المؤيدين إلى دعم حقوق المرأة – من قبل سبعة من الأعضاء – على أنه مطلب إنساني وعالمي، ووجد خمسة منهم أن المشاركة السياسية ترفع الوعي السياسي للمرأة، واتجه ثمانية من النواب المؤيدين إلى اعتبار عدم مشاركة المرأة يسبب للبرلمان الكويتي حرجاً دولياً، ويتناقض مع التوجه الديمقراطي للنظام السياسي الكويتي.

ومن الأفكار الرئيسة التي طرحها المؤيدون تلك الأفكار التي ارتكزت على إبراز دور المرأة الكويتية في مجالات عدة: اجتماعية واقتصادية، فكان هناك من النواب من كرر (16) مرة دور المرأة في الميادين العلمية والاجتماعية، و(9) من الأعضاء أشادوا بقدرة المرأة على تحمل المسؤوليات، و(5) من الأعضاء يرون أن منح المرأة حقوقها السياسية يدعم الرسالة التنموية ويكملها، على النحو المبين في جدول (4).

ويتكشف من تحليل مضمون المناقشات التي دارت بين الطرفين المعارض والمؤيد من نواب مجلس الأمة حول منح المرأة حقوقها السياسية، أن النواب المؤيدين سعوا إلى التدليل على حججهم وموقفهم ضد المعارضين باستخدام الآيات القرآنية على النحو المبين في جدول (5). ومن الجدول يتبين أنهم اختاروا الآيات القرآنية من سور قرآنية عدة؛ وذلك للتدليل على تكريم الدين الإسلامي للإنسان، ورفض تلك النظرة والمعاملة الدونية للأنثى التي كانت سائدة في الجاهلية، وتعزيز موقفهم بأن الرجال والنساء مسؤولون أمام الله على السواء، وأن المودة هي مرتكز الاتصال بين الزوج وزوجته في الشريعة الإسلامية، بل أكدوا أن المؤمنين والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، والإسلام ألزمهم ممارسة العبادات نفسها من صلاة، وزكاة، وحج، وغيرها.

جدول (4) – الأفكار الرئيسة والفرعية التي شكلت مكونات المحاجّة عند المؤيدين من النواب لحقوق المرأة السياسية

الفكرة الرئيسة	الأفكار الفرعية	التكرار (ك)
لا يوجد نص قاطع في الشريعة الإسلامية يحرم ممارسة المرأة لأدوارها السياسية مثل الترشح والتصويت	– المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات في تحمل المسؤوليات في الشريعة الإسلامية.	(21)
	– استحباب الإسلام أن تقوم المرأة بأنشطتها في التربية وإدارة المنزل، ولكن إن دعت الضرورة لمشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهي، إذن، أمر ضروري.	(1)
	– إن الإسلام لا يرى المرأة مجرد زهرة ينعم الرجل بشم رائحتها، وإنما هي مخلوق عاقل مفكر له رأي.	(1)
	– تبيين الأساس في آيات القوامة والميراث، وعدم استخدامها ضد المرأة، وتوضيح معناها الحقيقي.	(3)
	– مكانة المرأة في الثقافة الإسلامية أفضل من تلك الموجودة في الثقافة المسيحية، أو الشرائع الأخرى.	(4)
قانون الانتخاب يتعارض مع مواد دستورية في الدستور الكويتي	– قانون الانتخابات يتعارض مع مواد دستورية عدة بالدستور الكويتي.	(6)
	– الدستور يؤكد مساواة الرجل بالمرأة.	(5)
دعم حقوق المرأة السياسية	– للمرأة حق الترشح والانتخاب معاً.	(6)
	– لا يمكن أخذ الحقوق من المرأة.	(3)
	– واجب علينا احترام المرأة.	(3)
	– الحقوق السياسية للمرأة ليست فكرة مستوردة من الخارج.	(1)
	– حق المرأة السياسي حق إنساني ومطلب عالمي.	(7)
	– المشاركة السياسية ترفع الوعي السياسي للمرأة.	(5)
	– عدم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية يسبب للبرلمان الكويتي حرجاً دولياً، وهذا توجه يعزز الديمقراطية.	(8)
برزت المرأة الكويتية في مجالات اجتماعية واقتصادية وغيرها	– للمرأة دول كبير في شتى الميادين الاجتماعية والعلمية، وهو دور بارز وملموس.	(17)
	– هناك الكثيرات من النساء أفضل من الرجال في تحمل المسؤولية.	(9)
أخرى	– الاختلاف بين المرأة والرجل هو اختلاف بيولوجي وفسيولوجي.	(1)
	– يوم منح المرأة حقوقها يوم مشهود.	(3)
	– منح المرأة حقوقها السياسية تكملة لرسالة التنمية.	(5)

واتجه بعض النواب للرد على المعارضين بالتدليل والتأكيد أنه لا يوجد في القرآن الكريم ما يحرم على المرأة حقوقها السياسية كما في البنود المذكورة في الجدول من (14 – 22)، حيث احتوت آيات هدفت إلى دحض الطرف الآخر عندما ادعى بعض المعارضين من النواب أن الدين الإسلامي يحرم مشاركة المرأة سياسياً.

جدول (5) – الآيات القرآنية التي استخدمها المؤيدون للحقوق السياسية للمرأة

1	سورة النحل الآية (59 – 58) مرتين	﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.
2	سورة التكوير الآية (9 – 8) مرتين	﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾
3	سورة النساء الآية (1) مرتين	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
4	سورة الروم الآية (21) مرتين	﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾
5	سورة التوبة الآية (71)	﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾
6	سورة النساء الآية (124)	﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾
7	سورة آل عمران الآية (195)	﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾
8	سورة الفرقان الآية (30)	﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾
9	سورة الأنعام الآية (38)	﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾

تابع/ جدول (5) – الآيات القرآنية التي استخدمها المؤيدون للحقوق السياسية للمرأة

10	سورة الأعراف الآية (33 – 32)	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾
11	سورة القيامة الآية (19 – 16)	﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾
12	سورة طه الآية (114)	﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾
13	سورة الأحزاب الآية (36) مرتين	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾
14	سورة النساء الآية (122) مرتين	﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾
15	سورة البقرة الآية (79)	﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾
16	سورة الأنعام الآية (119)	﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾﴾
17	سورة البقرة الآية (216)	﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾
118	سورة الإسراء الآية (9)	﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾
119	سورة القمر الآية (17)	﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾
20	سورة محمد الآية (24)	﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾

6 – الاستشهاد بأقوال الرسول، صلى الله عليه وسلم:

أما بالنسبة للاستشهاد بأقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم –، فاستخدمت من قبل الطرفين: المؤيدين والمعارضين، على النحو المبين في جدول (6)، فاستخدمت أقوال الرسول من المؤيدين بما يخص تكريم مكانة النساء والأمهات فذكروا «الجنة تحت أقدام الأمهات»، و«إنما النساء شقائق الرجال»، و«لا تكرهوا البنات فإنهن المؤنسات الغاليات»، و«من بركة المرأة ابتكارها بالأنثى؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾ الشورى الآية (49)» في حين كانت استشهادات المعارضين مختلفة، فاستخدموا الأقوال الآتية: «ليس للمرأة نكاح إلا بولي» ولذلك تبيان قوامة الولي عليها، وأنه «أيما امرأة خرجت من دار زوجها من غير إذنه لعنتها الملائكة حتى ترجع».

جدول (6) – الاستشهاد بأقوال الرسول أو أحاديثه من قبل المؤيدين والمعارضين

الموقف من القضية	عدد التكرار	الاستشهاد بأقوال الرسول (صلى الله عليه وسلم)
مؤيد	1	«الجنة تحت أقدام الأمهات».
مؤيد	1	«إنما النساء شقائق الرجال».
مؤيد	1	«من بركة المرأة ابتكارها بالأنثى؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ﴾» رواه مودودي وابن عساكر. والآية 49 من سورة الشورى.
معارض	1	« ليس للمرأة نكاح إلا بولي».
معارض	1	« وجمهور الفقهاء يرون أن ليس للمرأة أن تزوج نفسها».
معارض	1	«قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: أيما امرأة خرجت من دار زوجها من غير إذنه لعنتها الملائكة حتى ترجع».
معارض	1	« ما اجتمعت امرأة ورجل إلا وكان الشيطان ثالثهما».

7 – الاستشهاد بالقصص القرآني:

وقد استخدم الطرفان – المؤيدون والمعارضون – القصص القرآني لتدعيم موقفهم من القضية، فعلى سبيل المثال طرح المؤيدون قصة الهدهد والملكة بلقيس

ملكة سبأ، فكانت قراءتهم للآية مختلفة عن المعارضين في سورة النمل ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النمل، الآية: 22 و 23). فالمعارضون يرون أن الهدهد جاء مستغرباً وجود امرأة على عرش الملك، في حين يرى المؤيدون أن المرأة لها مكانة سامية وبإمكانها الإدارة والحكم، والدلالة أن هناك سابقة متمثلة في وجود ملكة سبأ، وكانت تأخذ بالمشورة في إدارة شؤون رعيتها، على النحو المبين في الآيات الكريمة.

* ومن القصص القرآني عرض أحد المؤيدين الآية (1) من سورة المجادلة ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ وذلك للدلالة على أن الله – سبحانه وتعالى – يسمع محاورة القول ومراجعته لتلك المرأة التي جاءت الرسول – صلى الله عليه وسلم – تشتكي زوجها الذي ظاهرها؛ أي حرمها عليه كتحريم أمه عليه، فأراد الله – سبحانه وتعالى – إنصاف المرأة، وأنزل تلك الآية على الرسول – صلى الله عليه وسلم – لإنصافها، وتبيان أن ما اقترف من قبل زوجها ما هو إلا أمر منكر وباطل ومنحرف عن الحق، وما على الرسول إلا الوقوف لمناصرتها وإرجاع حقوقها لها. والمؤيدون بالتدليل على موقفهم رأوا في ذلك تكريماً للمرأة حتى لا يقع عليها الجور من زوج جاحد لحقوق الزوجية وعلاقات المودة التي هي أساس الارتباط بينهما.

8 – الاستشهاد بأقوال بعض المشايخ والأئمة:

وقد استخدم الطرفان كذلك – المؤيدون والمعارضون – آراء أئمة ومشايخ للتدليل وتأكيد موقفهم إن كان معارضاً أو مؤيداً. فالمعارضون استشهدوا بآراء الإمام الجويني في الولاية العامة، وأقوال بعض الأئمة مثل عبدالله بن مسعود «الحق أحق أن يتبع ولو كنت وحيداً»، وعن الحسن البصري أنه لما بلغ النبي أن فارس ملّكت ابنة كسرى قال: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»، أما المؤيدون فاستشهدوا برأي الشيخ القرضاوي، وبعلماء مثل السيستاني، والخامينى، وبرأي محمود شلتوت، وقصة خولة بنت ثعلبة في القرآن الكريم.

جدول (7) – مكونات المحاجّة عند المؤيدين لقضية منح المرأة الحقوق السياسية

مكونات المحاجّة	تكرارات	مكونات المحاجّة	تكرارات
الاستشهاد بالآيات القرآنية	(12)	الاستشهاد بالمواثيق الدولية	(8)
الاستشهاد بالمواد الدستورية	(9)	الاستشهاد بأمهات المؤمنين	(1)
الاستشهاد بالسيرة النبوية	(2)	الاستشهاد بقيادات نسائية عربية	(5)
الاستشهاد بحادثة سيدنا عمر (رضي الله عنه) مع المرأة المخزومية في قضية المهور	(1)	الاستشهاد بقيادات نسائية عالمية	(6)
الاستشهاد بقيادات نسائية كويتية	(3)		

9- الاستشهاد بقيادات نسائية في المجتمع المحلي الكويتي وفي العالم العربي والإسلامي والعالمي:

يبين الجدول (7) مكونات المحاجّة التي استخدمها المؤيدون لحق المرأة السياسي، فكانت بعضها مدعمة بالنسب والأمثلة المتعددة للدلالة على موقفهم، فيرون أن المرأة تعمل بنسبة 65 – 70% في وزارات الدولة المختلفة، وهي نسبة ليست قليلة من نسبة العمالة الوطنية الكويتية، والأدوار الوظيفية المختلفة التي تمارسها مثل التدريس، والمختبرات، والإدارات، والمحاسبة، والإشراف، فلا يوجد قطاع بالدولة لا تعمل به من مدارس، وبنوك، ومستشفيات، ومهن إدارية وخدماتية مختلفة. بل تطرق المؤيدون لنماذج قيادية نسائية محلية مثل: مديرة الجامعة، والسفيرة، وعضوات هيئة التدريس بالجامعة، ورئيسات تحرير في الصحف والمجلات الكويتية، وناشطات في العمل التطوعي والخيري، وذكروهن بالأسماء، وأشاروا كذلك إلى نضال شهيدات الكويت، بل امتدت أمثلتهم لنساء قياديات من العالم العربي من الناشطات والمتبوئات المناصب البرلمانية أو القيادية من أقطار عربية مثل لبنان، والأردن، وجمهورية مصر العربية، وقدموا أمثلة لقيادات نسائية في مناصب رئاسية سياسية لدول إسلامية مثل أندونيسيا، وبنجلاديش، وتركيا، بالإضافة لأسماء قيادية لدول متقدمة غير إسلامية، مثل رئيسة مجلس وزراء بريطانيا السيدة مارجريت تاتشر، وعرض دورها الريادي في صناعة القرار الداخلي والخارجي لبلادها إبان الثمانينيات، بالإضافة لقيادات أخريات مثل أنديرا غاندي وغيرهن. وإذا كانت هذه الأسماء حجة لموقف المؤيدين من القضية فإننا نجدهم لم يكتفوا بأسماء لامعة سياسية لنساء قياديات في التاريخ المعاصر، فذهبوا للتدليل

والبرهنة والاستشهاد بأسماء أمهات المؤمنين في التاريخ الإسلامي، مثل السيدة خديجة أولى زوجات الرسول، والسيدة عائشة رضي الله عنهما، وتطرقوا لأدوارهما الريادية، ودور أم سلمة في صلح الحديبية، ودور فاطمة الزهراء، والسيدة حفصة وغيرهن من أمهات المؤمنين من يشهد التاريخ الإسلامي بمكانتهن وأدوارهن الرائدة.

10 – الاستشهاد بالمواثيق الدستورية والمواثيق العالمية:

والمؤيدون لقضية المرأة السياسية سلطوا الضوء على قانون الانتخاب في دولة الكويت الذي يميز بين المواطنين، وجاهدوا على إبراز هذا التمييز القائم على الجنس عندما لفتوا الانتباه لمواد دستورية قائمة بالدستور الكويتي مثل المادة (8)، والمادة (29)، والمادة (6) التي تنص على:

مادة (6): نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً ...«مادة 29»: الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

مادة (8): «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين» بالإضافة إلى هذه المواد نجد أن بعض النواب المؤيدين أشار إلى الاتفاقيات التي وقعتها الكويت لكونها عضواً في الأمم المتحدة مثل اتفاقيات عدم التمييز ضد المرأة، ومطالبة البرلمان الدولي من الوفود البرلمانية الكويتية للوقوف على هذه القضية، وتشكيل البرلمان الدولي لجنة برلمانية دولية لمتابعة هذه القضية، وهذا كان محرجاً لأعضاء البرلمان الكويتي. فأكدوا أن تعديل قانون الانتخاب الكويتي مصلحة وطنية للنظام، بل البعض اعتبر أن الوقوف بجانب المرأة الكويتية والإسهام في تعديل قانون الانتخاب يعتبر نقطة حاسمة في حياة هذا النائب، فهو يدخل التاريخ الكويتي بموقفه المساند. كما حاجّ المؤيدون التناقض القائم بين قانون الانتخابات في الجمعيات التعاونية وقانون الانتخاب لمجلس الأمة الكويتي، فكانت محاجّة البعض منهم من خلال عملية التساؤل بأنه كيف لا تقف العادات الاجتماعية ضد الانتخابات في الجمعيات التعاونية؟ فناشدوا إصلاح الاعوجاج القائم في قانون الانتخاب والمتعارض مع روح الدستور، وطرح آخرون

أن على الكويت – لكونها دولة عضواً في المنظمات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – التزام المادة (21) من مواد ديباجة الأمم المتحدة، وأن ممارسة المرأة لأدوارها السياسية ما هو إلا مطلب إنساني وعالمي.

11 – خلط القضايا أو الالتفاف على القضية الأساسية:

من الأساليب التي استخدمها المعارضون الدخول في مواضيع وقضايا بعيدة عن مناقشة التعديل المطروح، وخاصة في الفصل التشريعي التاسع، كما هو واضح في المضبطة الخامسة للجلسة 962 في عام 1999، حيث كرر تسعة نواب من المعارضين فكرة إعادة شرح إحدى اللوائح الداخلية لمجلس الأمة وهي اللائحة (181)، وتحجج ستة من النواب المعارضين بأن القضية ليست على بند الاستعجال، وتوغل آخرون منهم في المطالبة بنقطة نظام وفقاً للمادة (55) في اللائحة الداخلية، وخمسة أضافوا أنه يجب احترام اللوائح الداخلية للمجلس، بل اتجه بعض المعارضين لاتهام الرئاسة بعدم تطبيق اللائحة الداخلية بشكل صحيح. وفي محاولة من المعارضين لمنع التصويت أو الدخول في القضية الأساسية، أخذ بعضهم يقدم صوراً سلبية عن المرأة خاصة عندما تفوه أحدهم بأن «المرأة ناقصة عقل ودين...»، فاعترضت رئاسة المجلس على هذه المقولة، بل كان موقف الحكومة الكويتية واضحاً عندما طلب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح شطب ما ذكر، مؤكداً حق احترام المرأة الكويتية.

من القضايا التي طرحت وأخذت وقتاً من المجلس محاولة التطرق لموضوع تخفيض سن الناخب؛ فالمعارضون خلطوا قضية تعديل المادة (1) بموضوع تخفيض سن الناخب ومنح العسكريين حقوقهم السياسية، وقد تكررت أكثر من 6 مرات هذه القضية، مسوغين ذلك بأن هاتين الفئتين أولى في الحصول على الحقوق السياسية من المرأة، وقد تبين من الحصر لعدد المرات التي طرحت فيها قضايا ليست أساسية أو ربطت بمواضيع ليست من صميم التعديل في محاولة من المعارضين للالتفاف حول القضية الأساسية بـ (118) مرة، وغطت مساحة تقدر بـ (13370 سم) على النحو المبين في جدول (8).

جدول (8) – الخروج عن القضية الأساسية (حق المرأة السياسي) لمناقشة قضايا أخرى

الموضوع	التكرار
– أفضلية مناقشة قضية تخفيض سن الناخب.	(3)
– أفضلية إعطاء العسكريين حق المشاركة السياسية.	(3)
– عدم قدرة وزراء الإفصاح عن رأيهم الحقيقي في شأن منح المرأة الحق السياسي.	(1)
– قضايا الجنسية، التجنيد، الخدمة المدنية.	(4)
– عدم استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية على باقي المواد الدستورية.	(1)
– تحتاج إلى ضوابط شرعية لتمنح المرأة حقوقها السياسية.	(1)
– يربط الحق السياسي للمرأة بمحو الأمية من الكويت عن آخر امرأة.	(1)
– يربط بين ارتداء الزي الإسلامي والحق السياسي.	(1)

12 – التصوير الإيجابي / السلبي للمرأة الكويتية:

كشف التحليل لمحاجات المؤيدين والمعارضين لمنح المرأة حقوقها السياسية، رسائل عديدة، بعضها يترك أثراً إيجابياً على المستقبل، وبعضها الآخر لربما يترك أثراً سلبياً حول صورة المرأة الكويتية. فمن الرسائل الإيجابية التي طرحت من قبل المعارضين مثلاً «أن المرأة ما هي إلا زوجة، وبنت وأم، وأخت»، و«هي تمثل كرامتنا»، و«الأفضل أن المرأة تعمل مدرسة، وممرضة»، أما بالنسبة للمؤيدين فكان تصويرهم للمرأة على أنها تمثل «نصف المجتمع الكويتي»، وأنها «ليست أداة من أدوات المنزل»، ورفضوا تصويرها على أنها «سبب للبلاء في الحضارات القديمة»، ودللوا على ذلك بأن «الإسلام كرم المرأة، وأنها مخلوق عاقل مفكر، وله رأي»، بل اتجه بعض المؤيدين إلى «أن المرأة في تحملها للمسؤوليات أفضل من الرجل»، و«أن للمرأة أدواراً قيادية».

أما بالنسبة للرسائل السلبية التي جاءت من نواب معارضين في معرض محاجتهم مما قد يترك انطباعاً غير إيجابي لدى المستقبل، فكانت عبارات مثل «لا يجوز اجتماع المرأة بالمرشح»، «المرأة خجولة في البرلمان السوري والإيراني»، «درءاً للمفاسد يفضل عدم ممارسة المرأة لحقوقها السياسية»، «المرأة غير المحجبة تتعرض للتشهير»، «كشف أسماء الزوجات والبنات في الكشوف الانتخابية غير متوافق مع التقاليد».

سابعاً – مناقشة النتائج:

تكشف هذه الدراسة التي تركز على المناقشات التي دارت تحت قبة البرلمان الكويتي من قبل أعضاء مجلس الأمة طبيعة الثقافة السياسية المعاصرة وما يكتنفها من جدل قائم حول حقوق المرأة الكويتية لممارسة أدوارها السياسية في المؤسستين: التشريعية والتنفيذية؛ فقد شارك في مناقشة هذه القضية 56 عضواً من أعضاء مجلس الأمة، وكانت نسبة كبيرة منهم تصل إلى 67,9% تقريباً ممن يحملون الشهادة الجامعية، وشهادات عليا مثل الدكتوراه ولهم خبرات عملية كافية إلا أن متغير التعليم لم يؤكد كثيراً التغير في توجهات بعض ممثلي الأمة الكويتية من الأعضاء؛ فكانوا مناهضين لتوسعة الهيئة الناخبة ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، بل جاءت مسوغاتهم واهية وغير منطقية أو عقلانية، وحاولوا أن يرسخوا لتلك الصور والانطباعات الذهنية السلبية عن المرأة بشكل عام، وهذا التوجه التقليدي والمحافظ لم ينم إلا عن التأكيد على ذكورية ثقافة المجتمع وحقه في السيطرة والهيمنة على المرأة، ومحاولاته المستمرة استخدام القوالب الجاهزة: إن كانت بعض الآيات القرآنية، أو القصص القرآني، أو الأمثال الشائعة؛ لدحض الطرف المؤيد لحق المرأة، ولمعرفته أن للدين مساحة كبيرة في ثقافة الإنسان الكويتي، فاستخدام الدين له تأثيرات نفسية وعقلية كبيرة على المتلقي وحصره في نطاق ضيق لا يتوافق مع متطلبات البيئة الإنسانية العالمية، فمحاورات المعارضين – وإن استندت إلى تلك القوالب الثقافية الجاهزة – ليست منطقية، لأنهم فرغوا هذه الآيات القرآنية الكريمة وتلك الأحاديث من مضامينها ومواقعها الحقيقية واستخدموها فقط لتشويه الوعي عند المستمع وتزييفه إن كان من جمهور الحضور تحت القبة البرلمانية، أو من المهتمين في القضايا السياسية والاجتماعية عند الجمهور الكويتي بشكل عام. وهذا التوجه المزيف الذي لا يقوم على أساس ديني إسلامي حقيقي نابع من حالة عقلية فردية تؤمن بالتفوق الذكوري، وتؤمن بتبعية المرأة، مما يترتب عليها سلسلة من التداعيات الاجتماعية والسياسية، ولهذا يسعون إلى تجيير المفاهيم الخاطئة للدين الإسلامي لإثبات صحة توجههم نحو منع المرأة حقوقها السياسية. هذه النظرة المتطرفة من بعض النواب واجهها النواب المؤيدون لحق المرأة السياسي؛ لأنها لا تجد قبولاً عند صانع القرار السياسي، ولكونهم من التيار المتجدد الإصلاحي تجدهم يتعاملون مع القضية بما يتوافق مع المنظور الديني الإسلامي الحق ونظرته الإصلاحية الشاملة، وتجدهم كذلك قدموا –

كما ورد في الجداول المتوافرة – الكثير من الآيات القرآنية والاستشهادات من الثقافة العربية والإسلامية والدولية، وكان عددها أكثر من تلك التي استخدمها النواب المعارضون. فالآيات التي استخدمت براهين جاهزة كانت للتدليل على الإمكانات الكبيرة لهذا الدين، ولما يمكن أن يقدمه من مضامين تؤكد مبدأ المودة والتراحم والتكامل والمساواة في المسؤوليات والواجبات بين الأنثى والذكر، بل اتجه هذا التيار المؤيد إلى تطويع المواثيق الدستورية والمواثيق العالمية وطرح مقتضيات الواقع المعيشي الذي يشهد تمكين المرأة من ممارسة أدوارها المهنية والتخصصية والإدارية ووصولها إلى كثير من المناصب المهمة في مختلف المؤسسات.

ويلاحظ أن التيار المؤيد لحق المرأة السياسي اتجه بشدة ليقدم البراهين الجاهزة مثل الآيات القرآنية، والقصص القرآني والاستعانة بها في سياق المناقشات من أجل عملية الإقناع، خاصة أن هذه القوالب الجاهزة توجز خبرة ثقافية أو مقولة عقائدية تستوجب عادة الاتفاق العام على مضمونها بين أفراد الجماعة نفسها، ولهذا استخدم الطرفان: المؤيد والمعارض هذه الاستشهادات الإسلامية والعربية وتأويلها لصالح موقفه السياسي، وليس أدل على ذلك من محاولة رؤية قصة الهدهد مع الملكة بلقيس ملكة سبأ وتفسير كل طرف لها من وجهة نظره الخاصة؛ فالمعارضون يرون أنه «حتى الهدهد كان مستغرباً» وجود امرأة على عرش مملكة، في حين كان يرى الطرف المؤيد وجود امرأة على عرش سابقة تؤكد إمكانات المرأة على إدارة شؤون الدولة.

ولهذا توجه المؤيدون إلى تقديم أدلة عن ممارسات واقعية لدولة إسلامية تمارس فيها المرأة الولاية العامة مثل باكستان وإيران ومصر. وبالطبع كان الطرفان يسعيان للتأثير في الجمهور المتابع لهذا النقاش تحت القبة البرلمانية، ولا شك أن هذا الأسلوب يستخدم من قبل السياسيين لبلوغ مقاصدهم وتحقيق التأثير الذي يرغبون فيه، خاصة إن كان هناك عدد كبير في الجمهور من ذوي الرأي التابع.

كما أن التحليل كشف أن المؤيدين لحق المرأة السياسي كانوا أكثر تركيزاً من المعارضين في عدم الخروج عن الموضوع الأساسي، ألا وهو الحق السياسي للمرأة، وتعديل المادة الأولى لقانون الانتخاب، فلهذا استثمروا الزمن الممنوح لهم لطرح وجهات نظرهم، مستندين بذلك إلى كثير من تلك القوالب الثقافية الجاهزة، والتدليل بالبيانات والإحصاءات والمواثيق الدستورية والدولية القانونية، في حين

كان المعارضون أكثر ميلاً للخروج عن القضية، ومحاولة مناقشة قضايا أخرى كانت من وجهة نظرهم أهم وأجدى، مثل تخفيض سن الناخب، ومنح العسكريين حق المشاركة في الحياة السياسية.

بل نجدهم سعوا إلى إفشال المناقشة، وعدم التصويت، عندما لجؤوا للاعتراض على إجراءات الجلسة، والتعلل بكونها متعارضة مع اللوائح الداخلية، ومحاولات التأثير على مسار ضبط الجلسة وإدارتها، وبالطبع هذه التكتيكات والتحركات كانت واضحة وجلية لجميع الأطراف المعاصرة للحدث.

كما أنهم سعوا لدحض حق المرأة السياسي من خلال ربط حق المرأة السياسي ومشاركتها في المؤسسات السياسية بزيادة الانحلال في المجتمع، وتفكك الأسرة، وزيادة الاختلافات الزوجية، والادعاء أن العمل السياسي لا يصلح للمرأة، هذا الربط غير المنطقي الذي فيه إسفاف بحق القضية الأساسية ما هو إلا لرسم صور سلبية، وتأكيد الانطباعات الذهنية السلبية عند المتلقي، وتشويه حقيقة أن الحق السياسي للمرأة ما هو إلا حق مكتسب يجب الاعتراف به.

ثامناً – التوصيات:

1 – إن الخطاب السياسي المرتبط بحق المرأة السياسي يعاني أزمة فكرية بين تيار ديني متشدد وتوجه إصلاحي ديمقراطي، يسعى لدفع حركة المجتمع نحو البناء واستثمار كل موارده البشرية إناثاً وذكوراً؛ فالقوالب الثقافية والأطر التقليدية البالية التي يعرضها التيار الديني السلفي المنتشر تعرقل كل إمكانات النماء، وتشوه وتزيف إمكانات المرأة الكويتية في مجالات العمل المختلفة إن كانت مؤسسات سياسية أو غير سياسية، والمطلوب من المؤسسات المسؤولة عن المنظمات والأنشطة الدينية – مثل وزارة الأوقاف ووزارة العدل على سبيل المثال، وليس الحصر – أن تعمل جاهدة نحو طرح فكر إسلامي وسطي معتدل وفق الاجتهادات الإسلامية الموضوعية البعيدة عن الزيف والتشويه لحقائق متوافرة في الثقافة الإسلامية وقيمها السامية.

2 – أن تنشط منظمات المجتمع المدني لبذل المزيد من الجهد وتغيير الموقف الاجتماعي العام تجاه المرأة من خلال طرح القضايا التي تهم المرأة والمجتمع بأكمله، لمعالجة تلك النظرة الاجتماعية «الدونية» للمرأة، والخروج لتعزيز صورتها الحقيقية فاعلة اقتصادية وإدارية ومهنية، وأخذ قضايا المرأة بجدية، وطرحها من

خلال وسائل الاتصال النسائية حتى لا تكون ظاهرة موسمية فقط، بل قضية جوهرية مربوطة بأهمية العملية التنموية.

3 – أن يؤدي المفكرون في التيار الإصلاحي الديني الوسطي والتيار الليبرالي دوراً أكثر نشاطاً لتنمية الوعي الثقافي والسياسي ورفعه لذات المرأة الكويتية، وتعديل الصور والانطباعات الذهنية السلبية المتراكمة من خبرات، وتنشئة سلبية خاطئة نحو إمكاناتها الفعلية، وتعزيز شعورها بالاقتدار السياسي.

4 – إسهام كل من قطاعي الأنشطة الاقتصادية الحرة وقطاع الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغيرها من أدوات الإعلام الجماهيري في تشجيع التوجه الإصلاحي ودعمه في المجتمع بشكل عام، وبما يخص ردم الهوة الثقافية بين شقيها المادي والقيمي، حتى يتخلص المجتمع من الازدواج الفكري المتناقض الذي يأتي على كل إمكانات الدولة الحديثة المعاصرة.

المراجع:

أحمد البغدادي، وفلاح مديرس (1993). دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية. **المستقبل العربي**، 169: 87 – 115.

أحمد جمال ظاهر (1988). **المرأة في دول الخليج العربي**. الكويت: ذات السلاسل.

بارعة النقشبندي (2006). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: دراسة ميدانية لطالبات العلوم السياسية في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم التطبيقية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 15(6)، الأردن: الكرك: 8 – 14.

بندر عايد الظفيري (1995). **المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: رؤى متعددة**. جامعة الكويت: كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الأولى.

حسين عمر خزاعي (2006). المرأة الأردنية وتحديات وصولها إلى البرلمان: دراسة سوسيولوجية ميدانية للمرشحات للانتخابات. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد 34. العدد (3): 130 – 166.

حمد العجمي (1999). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**. بيروت، دار الجديد.

خالد أحمد الشلال (2005). توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية (دراسة استشرافية). **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت: الحولية 26، العدد 5248 – 1560. الرسالة 236.

صلاح فضل (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص. **عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 164.

عبدالله خليفة الشايجي (1999). خصوصية الديمقراطية الكويتية: تحليل لنتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي الثامن 1996 – 2000 : نظرة استشرافية لمستقبل الديمقراطية

الكويتية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 93، السنة الرابعة والعشرون: 17 – 64.

عبدالمنعم شحاتة، وطريف شوقي فرج (2002). مكونات المحاجة: دراسة في تحليل مضمون بعض المحاورات الفكرية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، المجلد (30)، العدد (3).

محمد منيف محمد العجمي (2000). **المرأة الكويتية والمشاركة السياسية**، بيروت: دار الجديد.

يوسف غلوم علي (2005). حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، جامعة الكويت: العدد 118: 11 – 39.

Shtock C. (1999). *Language as a mean of authority, Germany: Rishdeth, first edition.*

Perelman, Ch., (1989). Oubeches-Tytica trate de la argumentation. La novella retorique, Trade. Madrid.

قدم في: يونيو 2007

أجيز في: أكتوبر 2007

Women Political Rights in Kuwaiti Parliaments: Content Analysis of Parliaments Formal Documents from 1971 -2005

Mariam H. Al-Kandary*

This study is concerned with the issue of women political rights in Kuwait, and it has been discussed under the auspices of the parliament. A content analysis has been used to a sample of parliament documentation which has discussed the amendments of article (1) of the electoral law issued 1963. The analysis has look into content of discourses which took place between and among members of parliament representatives. Results show that the content of dialogue has been influenced by the political orientations of Kuwaiti people culture and by political affiliation of the members. The opponents and non- opponents used the holy Quran verses to support their point of views. Both used the Holy Quran stories and hadieth ((Prophet Mohammad sayings, peace be upon him). However, the opponents had rejected women suffrage by consuming the meeting sessions going through irrelevant issues, and neglecting the rational discussions of the main subject. They made some unjustifiable correlations stressed her traditional roles, and portrayed women as incapable of political activities; while the other party used scientific data to highlight her educational achievements, and her economic modern roles. In addition, they have focused on achievements of prominent female political figures.

Keywords: Political Participation, Civic rights, Political discourse, Political culture, Political development, Women studies.

* Dept of political science, college of social sciences, Kuwait University, Kuwait.